

ألقى كلمة نيابة عن وزير النفط خلال منتدى «إستراتيجية الطاقة»

هاشم: الاستثمار العالي بالطاقة ينخفض للسنة الثالثة إلى 1.8 تريليون دولار خلال 2017

■ **التوجهات الاستراتيجية لقطاع النفط الكويتي حتى عام 2040 تغطي تطوير مجالات مختلف النشاطات**



جانب من المنتدى



لقطة جماعية لغير الحضور

■ **زيادة الطلب على الطاقة بنسبة 33 في المئة في العقدين المقبلين وفقا لأحدث بيانات منظمة «أوبك»**

البيزانية المتوقعة. وضمن فعاليات المنتدى استضافت حلقة نقاشية مدير عام الخدمات المصرفية الاستثمارية في شركة الوطني للاستثمار السيد / راني نيل سلوانس الذي أكد على أن الية تمويل المشاريع النفطية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه القطاع النفطي الكويتي شية لما يمثله ذلك من بحث لإيجاد الهيكل المناسب للتمويل سواء من خلال القروض البنكية المباشرة أو من خلال طرح أدوات الدين في السوق العالمية. واستعرض سلوانس أهم تحديات السوق والتي قد تواجهها مؤسسة البترول وشركائها التابعة للحصول على التمويل ومن أهمها الوقت الذي يستغرق للحصول على الموافقات الرسمية اللازمة للتمويل، والقيود الرقابية الخاضعة على القطاع المصرفي الخاصة بعمليات التمويل، ومتطلبات المستثمرين الدوليين الصارمة في عمليات التمويل فيما يتعلق بالضمانات ومتطلبات الحاسبة والإفصاح وحكمة الشركات. وأشار سلوانس إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج إلى ما يقارب 320 مليار دولار للإنفاق على مشاريع النفط والغاز على مدار السنوات الخمس المقبلة، فيما تقدر استثمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاع الطاقة بمبلغ 611 مليار دولار لفترة الخمس سنوات بحسب توقعات المؤسسة العربية للاستثمارات البترولية (إيكورب).

وحول مدى قدرة البنوك الكويتية على دعم وتمويل المشاريع الضخمة في قطاع النفط والغاز في الكويت قال سلوانس: «إن قطاع البنوك الكويتي لديه المئات المالية المطلوبة والفترة الكبيرة على تمويل المشاريع النفطية، والتي يمكن الاستفادة منها في تمويل المشاريع الاستراتيجية في القطاع النفطي، مشيرا إلى أن فرص التمويل المتاحة لهذه المشاريع وفيرة في ظل انخفاض أسعار النفط ونسب العجز في هذه الصناعة».

فعاليات المنتدى قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية لشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري لمجموعة بنك الكويت الوطني براهيم هاشم: «إن بنك الكويت الوطني لديه التزام قوي بقطاع النفط والغاز ويتطلع دائما إلى دعم هذا القطاع الاستراتيجي بشكل مستمر لتكثيفه من تحقيق رؤية 2040». وأضاف أن بنك الكويت الوطني لديه الأفضلية في قيادة عمليات التمويل الرئيسية لقطاع النفط والغاز في كل من الكويت والمنطقة والتي من بينها مشروع الوقود البيني البالغ قيمة تمويل الشريحة الأولى منه 1.2 مليار دينار كويتي بالإضافة إلى تمويل محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال البالغ قيمته 390 مليون دينار كويتي وكذلك مشروع مصفاة الدقم في سلطنة عمان البالغ تكلفته 4.6 مليار دولار حيث تم تمويل قرابة ثلث المشروع عبر البنوك الكويتية حيث تولى بنك الكويت الوطني دور وكيل التسهيلات الائتمانية لشريحة التمويل التجاري الدولي.

وأوضح هاشم أن التفتقات الرأسمالية مؤسسة البترول الكويتية تبلغ مدى 5 سنوات المقبلة تبلغ 114 مليار دولار إضافة إلى 394 مليار دولار حتى العام 2040 لتبلغ بذلك إجمالي التفتقات الرأسمالية حتى عام 2040 نحو 508 مليار دولار. وأكد على أن عددا من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنظر مرحلة تقديم العروض منها مشروع محطة الزور الشمالية المرحلة الثانية والثالثة بقدرة إنتاجية 2700 ميغاوات بالإضافة إلى مشروع محطة الخبران المرحلة الأولى بقدرة إنتاجية 1800 ميغاوات. وأوضح أن السيولة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المصرفي الكويتي يمكن الاستفادة منها في تمويل المشاريع الاستراتيجية في القطاع النفطي، مشيرا إلى أن فرص التمويل المتاحة لهذه المشاريع وفيرة في ظل انخفاض أسعار النفط ونسب العجز في هذه الصناعة».

- **البترول سيزل الوقود الذي يتمتع بأكبر حصة بمزيج الطاقة**
- **صناعة النفط والغاز في الكويت تمثل استثمارا قيما يجذب اهتمام مزودي التكنولوجيا الإقليمية والدولية**
- **مؤسسة البترول تعطي رفع كفاءة استخدام الطاقة مع استخدام الطاقة البديلة أولوية في جميع نشاطات القطاع**
- **النقي: منظمة «أوبك» تملك 705 مليارات برميل من النفط و53 تريليون متر مكعب من احتياطات الغاز**
- **سلوانس: دول الخليج تحتاج 320 مليار دولار للإنفاق على المشاريع النفطية في السنوات الخمس المقبلة**

لأقلا إلى انخفاض الاستثمار العالمي بالطاقة للسنة الثالثة على التوالي إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. ورأى أن إمدادات النفط في العام الجاري تواجه مخاطر عدة مع استمرار انخفاض النفط الخام الفنزويلي بوتيرة أسرع تفوق التوقعات الحالية مبيدا أن الورقة المهمة في مستجدات السوق هي انطباعات وتصورات السوق حول حجم النقص المحتمل بسبب الظروف والتحديات الجيوسياسي.

وأكد على أن التوجهات الاستراتيجية لقطاع النفط الكويتي حتى عام 2040 تغطي تطوير مجالات مختلف النشاطات إلى جانب دعم الاقتصاد الكويتي عبر إيجاد فرص عمل مناسبة وتدريب الشباب الكويتي ورفع قدراتهم الفنية والمضي بخطى التنوع بعيدا عن الاعتماد على النفط ما سيعزز قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا نحو أمن طاقة العالم.

وأوضح أن خطط مؤسسة البترول تركز على محور النمو في تطوير صناعة النفط والغاز فضلا عن زيادة الكمال بين مختلف نشاط القطاع النفطي لتحقيق القيمة المضافة مؤكدا انهم قدما في زيادة طاقة إنتاج النفط الخام وإنتاج الغاز الطبيعي.

وشدو بحرص المؤسسة على تلبية المعايير الدولية للمنتجات البترولية عالية الجودة الصديقة للبيئة مع التوسع في الارتفاع بأعمال التكرير لتلبية الطلب المحلي على الطاقة ويشمل ذلك مشروع مصفاة الزور ومشروع وشركات خدمات حقول النفط والاستشاريين والحفر وشركات البناء فضلا عن شركات النفط الوطنية والدولية.

وذكر أن الفرص التكنولوجية والرقمية تضافرت من أجل تطوير الصناعة باستمرار والقيام بدور أساسي في إنتاج الهيدروكربونات بكفاءة وإعطاء الشركات فرصة أفضل للتنويع والاستجابة لتحولات السوق المستمرة.

أعضاء المنظمة من دول الخليج وحدهم نحو 337 في المئة من الإحتياطي العالمي للنفط. وأفاد النقي أن أعضاء المنظمة ينتجون نحو 247 مليون برميل يوميا من النفط تمثل نحو 28 في المئة من حجم الإنتاج العالمي بينما تشكل حصة دول الخليج الأعضاء في المنظمة نحو 21 في المئة من حجم الإنتاج العالمي.

وحول الغاز الطبيعي أوضح أن أعضاء المنظمة لديهم نحو 53 تريليون متر مكعب من احتياطات الغاز المؤكدة وتشكل صناعات البتروكيماويات والنقل بحصة تبلغ 28 في المئة بحلول 2040.

مشاركة البنك الوطني وشهد المنتدى حضور نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليح.

وخلال حلقة نقاشية ضمن

وألغى إلى قيام مؤسسة البترول بترتيب العديد من برامج التدريب للكوادر الوطنية لتعزيز الفرص الشاملة في المهارات التقنية والقيادية مؤكدا إيمان المؤسسة بالفرص الوطنية في تقديم ميزة تنافسية لصناعة النفط والغاز الكويتية في المستقبل وتنفيذ التوجهات الاستراتيجية.

وقال إن المؤسسة تعطي رفع كفاءة استخدام الطاقة مع استخدام الطاقة البديلة أولوية في جميع نشاطات القطاع النفطي كجزء من استراتيجيتها لترشيح وبناء فضلا عن شركات النفط مع خفض التكاليف الإجمالية.

من جهته أكد السكرتير العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) عباس النقي في كلمة مماثلة أن الدول الأعضاء في المنظمة يمتلكون نحو 705 مليار برميل من النفط والتي تمثل 479 في المئة من احتياطات النفط العالمية وتشكل حصة

وأكد المضي قدما في تنفيذ خطط التكامل مع مصفاة الزور مشيرا إلى استثمارات المؤسسة في مشروع البولي بروبيلن المشترك في كندا ومشروع (البتروكيماويات – إيثان جلايكول) في الولايات المتحدة الأمريكية.

ورأى أن صناعة النفط والغاز في الكويت تمثل استثمارا قيما يجذب اهتمام مزودي التكنولوجيا الإقليمية والدولية والشغلن وشركات خدمات حقول النفط والاستشاريين والحفر وشركات البناء فضلا عن شركات النفط الوطنية والدولية.

وذكر أن الفرص التكنولوجية والرقمية تضافرت من أجل تطوير الصناعة باستمرار والقيام بدور أساسي في إنتاج الهيدروكربونات بكفاءة وإعطاء الشركات فرصة أفضل للتنويع والاستجابة لتحولات السوق المستمرة.

وألغى إلى قيام مؤسسة البترول بترتيب العديد من برامج التدريب للكوادر الوطنية لتعزيز الفرص الشاملة في المهارات التقنية والقيادية مؤكدا إيمان المؤسسة بالفرص الوطنية في تقديم ميزة تنافسية لصناعة النفط والغاز الكويتية في المستقبل وتنفيذ التوجهات الاستراتيجية.

وقال إن المؤسسة تعطي رفع كفاءة استخدام الطاقة مع استخدام الطاقة البديلة أولوية في جميع نشاطات القطاع النفطي كجزء من استراتيجيتها لترشيح وبناء فضلا عن شركات النفط مع خفض التكاليف الإجمالية.

من جهته أكد السكرتير العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) عباس النقي في كلمة مماثلة أن الدول الأعضاء في المنظمة يمتلكون نحو 705 مليار برميل من النفط والتي تمثل 479 في المئة من احتياطات النفط العالمية وتشكل حصة

مؤشرات البورصة تواصل صعودها..و«العام» يرتفع 16.5 نقطة

«الكيماويات»: إنشاء مصنع بكندا للبولي بروبيلن بتكلفة 3.2 مليار دولار

تتمتع بمناخ استثماري جاذب و تنافسية اقتصادية عالية. وشغل البيان عن نائب الرئيس التنفيذي للأوليفينات والعطريات بالشركة سليمان المزروقي قوله إن المشروع يعزز مسيرة النجاح للشركة في النمو مع شركاء عالميين. وأضاف المزروقي أن الطاقة الإنتاجية للمصنع ستبلغ 550 ألف طن سنويا عبر استخدام تكنولوجيا نزع الهيدروجين متوقعا الانتهاء من المشروع في الربع الثالث من عام 2023.

وأضافت أن المشروع شأنه تعزيز موقع الكويت في صناعة البتروكيماويات عالميا ويأتي متوافقا مع استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية في التوسع في مجال البتروكيماويات داخل البلاد وخارجها للمحافظة على مكانتها الرائدة في هذه الصناعة.

والتست على جهود الرئيس التنفيذي السابق للشركة محمد الفروود المعشنة في هذا الشأن لافتة إلى أهمية المشروع الذي يعد من المشاريع الاستراتيجية للشركة خارج الكويت وفي دولة

أعلنت شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية اتخاذها قرار الاستثمار النهائي بالتعاون مع شركة (ميمبنا) الكندية لإقامة مصنع مشترك لإنتاج البولي بروبيلن في مقاطعة (البرتا) الكندية بتكلفة تقدر بنحو 3.2 مليار دولار.

وقالت (الكيماويات) في بيان صحفي أمس الثلاثاء إن المصنع سيتم إقامته عبر شركة (كندا والكويت) للبتركيماويات والتي ستكون ملكيتها مناصفة مع شركة (ميمبنا) الكندية.

وأشارت أحدث المشاركات الخارجية ل (الكيماويات).

وتابع المتعاملون إقصادا عن تعاملات أشخاص مطلعين على اسم شركة (المزايا الغابضة) وإعادة تداول اسم شركة (الخليجي).

وتلحق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن توسيعه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توابك المعايير الفنية على أن تنقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزايدات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافيقا مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواقيتها للمتطلبات.

أما سوق المزايدات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لأليات العرض والطلب المحلية.



ارتفاع جماعي للمؤشرات

وشهدت الجلسة إفصاح معلومات جوهرية من شركة (الأولى للاستثمار) حول قيامها بالتحالف مع بعض الشركات الاستثمارية المحلية وشغل عالميا للزيادة على الحصة المطروحة من قبل هيئة أسواق المال الكويتية في شركة بورصة الكويت.

(كميفك) حول المعلومات الشهرية لصندوق الرؤية علاوة على النتائج المالية لصندوق (المرکز للعوائد الممتازة) وإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل.

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 16,5 نقطة ليبلغ مستوى 5222,3 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,32 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 159,9 مليون سهم تمت من خلال 5252 صفقة بقيمة 26,7 مليون دينار كويتي (نحو 88,11 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0,39 نقطة ليصل إلى مستوى 4804,6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 90,6 مليون سهم تمت عبر 2802 صفقة بقيمة 4,7 مليون دينار (نحو 15,51 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 25,3 نقطة ليصل إلى مستوى 5451,8 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,47 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 69,3 مليون سهم تمت عبر 2450 صفقة بقيمة 21,9 مليون دينار (نحو 72,27 مليون دولار).

وكانت شركات (ورقية) و(عربي ق) و(الساكن) و(الإعانة) و(استيت ابيض) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(ايبير) و(أهلي متحد) و(إعيان) و(ميننا) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضاً فكانت (ورية ت) و(سنام) و(وطنية د ق) و(بيت الطاقة) و(أولي تكافل).

وتابع المتعاملون إقصادا من شركة